

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٩٥

الأربعاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٧/٣٥

نيويورك

الرئيسة	السيدة غيغين	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويلوس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيدة سايلو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو ميينغونو
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2019/248)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1908832 (A)



الأراضي السورية. وبلغ الصراع بسرعة حالة جمود غير مستقرة، حيث ظلت التوترات مرتفعة طيلة شهور.

وفي أعقاب الجهود الدبلوماسية التي قادتها الولايات المتحدة، وقعت إسرائيل وسوريا في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ اتفاق فض اشتباك القوات بين إسرائيل وسورية. وفي نفس اليوم، رحب مجلس الأمن باتفاق فض الاشتباك بين القوات، ومن خلال القرار ٣٥٠ (١٩٧٤)، ووفقاً لأحكام بروتوكول اتفاق فض الاشتباك بين القوات، أنشأ المجلس قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وظلت الحالة في الجولان هادئة بصفة عامة حتى عام ٢٠١١، عندما نشب القتال بين القوات المسلحة السورية وجماعات المعارضة المسلحة. وفي عام ٢٠١٨، أعادت الحكومة السورية سيطرتها الكاملة على المنطقة المعروفة باسم الجانب برفو، ومن ثم إعادة إرساء الوضع القائم السابق. وطوال هذه الفترة، شددت إسرائيل دورياً على الأهمية البالغة للجولان بالنسبة لأمنها.

وفي ٢٥ آذار/مارس، وقع رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب إعلاناً رسمياً يعترف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل. وقد أحاط الأمين العام علماً بهذا التطور، بما في ذلك ردود فعل الدول الأعضاء على قرار الولايات المتحدة. وسمحوا لي أن أكرر بيان الأمين العام بأن موقف الأمم المتحدة بشأن الجولان معروف وواضح. وينعكس هذا الموقف في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وبخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و (٤٩٧).

ويجدونا الأمل في ألا تُستخدم التطورات الأخيرة كذريعة من جانب أي جهة لاتخاذ إجراءات يمكن أن تقوض الاستقرار النسبي للحالة في الجولان السوري وما وراءه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2019/248)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد جان - بيير لاکروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/248، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو: خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ اجتاز الجيش العربي السوري خط عام ١٩٦٧ لوقف إطلاق النار في الجولان، المعروف باسم "الخط الأرجواني"، مكتسباً أرضاً في البداية. وفي هجوم مضاد سريع استعادت قوات الدفاع الإسرائيلية الأرض المفقودة وتقدمت أكثر مجتازة خط وقف إطلاق النار لعام ١٩٦٧ واحتلت منطقة بارزة من

وأصحاب المصلحة الإقليميين بمخاطر التصعيد، وضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي استمر طويلا بين إسرائيل وسوريا.

اسمحوا لي أن أسترعي انتباه المجلس إلى العودة المتزايدة لقوة الأمم المتحدة واستئنافها الكامل للعمليات على الجانب برافو. ومنذ أن قدمت آخر إحاطة إعلامية أمام المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/8432)، واصلت البعثة تسيير دوريات عملياتية على الطرق في الجزئين الشمالي والأوسط من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، تواصلت القوة القيام بزيارات تقييمية ودوريات محمية إلى مواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التي تم إخلائها، بما في ذلك الموقع ٨٥ ومركز المراقبة ٥٧، في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. وقامت القوة أيضا، للمرة الأولى، بتسيير دوريات استطلاعية إلى مركز المراقبة ٥٢ التابع للأمم المتحدة عن طريق المنطقة الفاصلة.

تواصلت القوة أيضا إحراز تقدم في تبوئها من جديد لمواقعها الشاغرة. واكتمل تبوئها من جديد لموقع الأمم المتحدة ٣٢ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ من خلال نشر ٣٥ من الأفراد العسكريين التابعين للقوة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، بدأت القوة إستعادة محدودة للموقع ٣٧ لدعم الأعمال الهندسية المتصلة بتحديد المرافق والهياكل الأساسية الأمنية في الموقع. ومن المتوقع أن يكتمل ذلك بحلول نهاية نيسان/أبريل. وبعد تبوئها من جديد للموقع ٣٧، نخطط لتعمير وإصلاح الموقع ٢٧ في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق المراقبين في الجولان الاحتفاظ بمراكز مراقبة مؤقتة في الجزأين الأوسط والشمالي من المنطقة الفاصلة. غير أني أود أن اشدد على أن فريق المراقبين في الجولان لن ينتشر في مراكز المراقبة في المنطقة الفاصلة على أساس دائم إلى أن تسمح الظروف بذلك.

تواصلت القوة الاستخدام المنتظم لمعبر القنيطرة، الذي أعيد فتحه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لنقل المعدات

سنواصل عن كثب رصد التطورات في الميدان، وسنبقي المجلس على علم بذلك، حسب الاقتضاء.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): اشكر السيدة دي كارلو على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيسة، على هذه الفرصة لإطلاع المجلس على الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وعلى أنشطة القوة، وفريق المراقبين في الجولان خلال الأشهر الثلاثة الماضية، عقب نشر تقرير الأمين العام عن القوة (S/2019/248).

كما جاء في التقرير، استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا، على الرغم من وقوع عدد من الانتهاكات التي رصدتها القوة بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم في عام ١٩٧٤. وشملت هذه الانتهاكات عبور المدنيين من الجانب برافو لخط وقف إطلاق النار، ووجود معدات وأفراد غير مأذون لهم دخوله المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وإطلاق النار على المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار. واحتجت القوة لدى الطرفين على جميع انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات التي رصدتها.

إن حوادث إطلاق القذائف والصواريخ وغيرها من الأسلحة الثقيلة التي حدثت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٠ كانون الثاني/يناير و ١١ شباط/فبراير، والتفاصيل التي أوردتها الأمين العام في تقريره، تظهر استمرار خطر تصعيد الحالة في منطقة عمليات القوة. ومن الأهمية بمكان أن يحترم الطرفان وفي جميع الأوقات اتفاق فض الاشتباك بين القوات للحفاظ على الاستقرار في الجولان. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية إبقاء الطرفين على اتصال بالقوة في المقام الأول. ونعول على أعضاء مجلس الأمن لدعم الجهود الرامية إلى توعية الأطراف

الصدد. ويكتسي هذا الدعم والتعاون أهمية حاسمة أيضا في كفالة الحرية الكاملة للتنقل والوصول إلى مواقع الأمم المتحدة في منطقة العمليات، والحد من التأخيرات والتحديات التي يواجهها موظفو الأمم المتحدة في اجتياز سجاج مراكز ومواقع المراقبة التابعة للأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستخدام الكامل لمعبر القنيطرة من جانب القوة، تماشيا مع الإجراءات المعمول بها ومن دون أي عقبات إدارية، أمر مهم، خاصة وأن القوة تكثف عملياتها على الجانب برافو لتيسير فعالية تنفيذ الولاية بكفاءة.

في الختام، أود أن أنوه بالتفاني المستمر لأفراد القوة وفريق المراقبين العسكريين في الجولان الذين يعملون تحت قيادة اللواء فرانسيس فيب - سانزيري، وأن أعرب عن تقديري لذلك. أني ممتن أيضا للدعم المتواصل الذي تقدمه البلدان المساهمة بقوات لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

أود أيضا أن اشكر أعضاء المجلس على دعمهم المستمر والثابت. ولا يزال وجود القوة في الجولان أساسيا في جهودنا المشتركة لمنع التصعيد الإقليمي. وما زلنا نعتد على دعم المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اشكر السيد لاکروا على إحاطته الإعلامية.

اعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الأدلاء ببيانات.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اشكر وكيل الأمين العام دي كارلو ووكيل الأمين العام لاکروا على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم.

تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء تقارير الأمين العام عن استمرار الأنشطة العسكرية ووجود القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة. إن ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

والأفراد بين الجانبين الفا وبرافو. وفي انتظار الانتهاء من تجديد موقع الأمم المتحدة عند بوابة شارلي وتبوتيه من جديد، واصلت الشرطة العسكرية التابعة للقوة الانتشار عند نقطة العبور خلال ساعات العمل المحدودة بهدف التنسيق فقط مع الجانبين المعنيين بشأن المعابر الخاصة بأفراد قوة الأمم المتحدة. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن معبر القنيطرة مهم لتيسير تنفيذ ولاية القوة بكفاءة وفعالية

سيتم تيسير الانتهاء من نقل واستئناف العمليات الكاملة في منطقة عمليات القوة الجنوبية بنشر سرية ميكانيكية جديدة في تموز/يوليه من هذا العام، ومن المقرر أن تشغل الموقعين ٨٥ و ٦٨.

يمكنني أن اطمئن أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات إلى أن سلامة وأمن أفراد القوة وفريق مراقبي الجولان لا يزالان في غاية الأهمية عند تنفيذ خطة البعثة المتمثلة في العودة التدريجية إلى الجانب برافو. وثمة تهديد كبير مستمر لموظفي الأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة ناشئ من وجود متفجرات من مخلفات الحرب ومن احتمال وجود خلايا نائمة من الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، ولا سيما في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. وتواصل القوة، بالتشاور مع كلا الطرفين، استعراض الحالة في المنطقة الفاصلة من أجل تقييم ما إذا كانت الظروف في الميدان ستسمح بالعودة إلى المواقع التي أخلت في المنطقة الفاصلة. وما زلنا ملتزمين بدعم القوة في تنفيذ تدابير التخفيف اللازمة، بما في ذلك تدابير حماية القوة، في مواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة، وكذلك في معسكر عين زيوان ومعسكر الفوار.

إن استمرار دعم الأطراف وتعاونها مع القوة أمر في غاية الأهمية. ومن المهم للغاية أيضا أن يكون نشر التكنولوجيا والمعدات اللازمة للقوة سلسا وسريعا. ولا يزال دعم وتعاون كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية أساسيا في هذا

وتشجع الولايات المتحدة قوة الأمم المتحدة وفريق المراقبين في الجولان على استئناف عمليات التفيتيش في المنطقة المحدودة السلاح في الجانب برفو ما أن تسمح بذلك من الناحية العملية الظروف الميدانية.

إذ انتقل الكلام عن الجولان تحديداً، فقد أحطنا المجلس علماً أمس بأن الرئيس ترامب وقع في ٢٥ آذار/مارس مرسوماً يؤكد فيه أن الولايات المتحدة تعترف بأن مرتفعات الجولان جزء من دولة إسرائيل. ولا يؤثر ذلك الإعلان على اتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم في عام ١٩٧٤، ولا نعتقد أنه يقوض ولاية القوة بأي شكل من الأشكال. ولا تزال القوة تضطلع بدور حيوي في الحفاظ على الاستقرار بين إسرائيل وسوريا، والأهم من ذلك كله كفالة أن تكون منطقة الفصل منطقة عازلة وخالية من الوجود العسكري أو الأنشطة العسكرية، ما عدا الأنشطة التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

ويتسم هذا القرار بأهمية بالغة استراتيجية وأمنياً بالنسبة لدولة إسرائيل، وتعتقد الولايات المتحدة أنه يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار. وكما قلنا أمس، سيكون السماح بسيطرة أنظمة من قبيل النظام السوري أو الإيراني على مرتفعات الجولان بمثابة غض للطرف عن التهديدات الناشئة عن نظام سوري يرتكب أعمالاً وحشية، وعن إيران والجهات الإرهابية، بما في ذلك حزب الله، التي تسعى إلى استخدام مرتفعات الجولان كقاعدة لشن هجمات على إسرائيل.

وعلى مدى عقود من الزمن، خضع سكان الجولان لنفس الإدارة وطُبقت عليهم نفس القوانين المطبقة في بقية أنحاء إسرائيل. ويجسد بيان الرئيس بشأن الجولان اعترافاً بالظروف الفريدة التي أدت بنا إلى أن نرى أن الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في هذا الوقت أمر مناسب.

وتوخياً للوضوح، فإن الولايات المتحدة تؤيد الهدف المتمثل في تحقيق السلام الوطيد والدائم بين إسرائيل وجميع جيرانها، بما

واضحة بجلاء. وينبغي ألا يكون هناك أي نشاط عسكري من أي نوع كان في المنطقة الفاصلة، بما في ذلك العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة السورية. والوجود اليومي للقوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة يقلص من المنطقة العازلة التي تعتبر أساسية لتخفيف حدة التوترات بين الطرفين والحفاظ على السلام. إنه يمثل انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات ويهدد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في عام ١٩٧٣.

لا يمكن للولايات المتحدة والمجلس أن يقبلوا المساعي التي تقوم بها سوريا لإثبات وجودها في المنطقة الفاصلة كقاعدة جديدة. ولذلك، تدعو الولايات المتحدة الاتحاد الروسي إلى استخدام نفوذه مع نظام الأسد لإجبار القوات السورية على التمسك بالتزامها باتفاق فض الاشتباك بين القوات، والانسحاب فوراً من المنطقة الفاصلة. وقد أثارت الأنشطة العسكرية السورية في المنطقة الفاصلة وحوّلها شكلاً من أشكال سوء التفاهم والأعمال العدائية مع إسرائيل مما عرض للخطر قوات حفظ السلام التابعة للقوة. وتكتسي حرية تنقل أفراد القوة وسلامتهم أهمية قصوى ويجب أن تكفلها السلطات السورية.

تشعر الولايات المتحدة أيضاً بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بوجود حزب الله في المنطقة الفاصلة، مما يزيد من احتمالات الأعمال العدائية. ولا توجد فرصة للسلام بين سوريا وإسرائيل إذا كان حزب الله موجوداً في المنطقة الفاصلة. وقد أثبت حزب الله أنه مستعد للمخاطرة بإخوانه اللبنانيين في مهاجمة إسرائيل، ونعتقد أنه لا يشعر بتأنيب الضمير في تعريض حياة الشعب السوري للخطر أيضاً. وكما قلنا من قبل، فإن الولايات المتحدة تؤيد وتؤكد بقوة حق إسرائيل السيادي في الدفاع عن النفس.

ترحب الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرزته البعثة في العودة إلى عملاتها في الجانب برفو. وتوضح الأحداث الأخيرة أن أنشطة القوات المسلحة السورية على الجانب برفو تتجاوز حدود ما أتفق عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات.

كامل الجولان العربي السوري المحتل. ونعيد التذكير بأن مجلس الأمن، في قراراته حول سورية، دائما ما يؤكد التزامه بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

فيما يتعلق بعمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أود أولا أن أشيد بأفراد القوة ونتمن جهودهم وعملهم في ظل الظروف الأمنية الدقيقة التي تواجههم، ومنها مخاطر الألغام والعبوات الناسفة واحتمال وجود خلايا إرهابية نائمة في منطقة عملهم. وإنما على إيمان راسخ بأن هذه القوة هي أحد مصادر الاستقرار القليلة المتبقية في المنطقة، وهنا تكمن أهمية المحافظة على وجودها، وقيام المجلس بدعم عملها لتتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها. ونجدد هنا التأكيد على ضرورة إخلاء المنطقة الفاصلة من أي تواجد عسكري، ما عدا أفراد القوة كما نص عليه القرار ٢٤٥٠ (٢٠١٨). وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس وعدم التصعيد للحفاظ على أمن المنطقة.

ختاما، ما دام هذا المجلس يؤكد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، فإننا نجدد تذكيرنا بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما فيها الجولان العربي السوري، لأكثر من ٥٠ عاما، هو السبب الجذري وراء هذا الخلاف. ونجدد التأكيد على أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن في المنطقة والعالم وأن الحل لاستقرار المنطقة لا يكون من خلال تكريس الاحتلال ومحاولة فرض الأمر الواقع، إنما يبدأ بالانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

السيدة بيروس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر وكيل الأمين العام على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين. وأود أن أربي ملاحظاتي تحت عناوين ستة، وهي موقف المملكة المتحدة بشأن الجولان؛ وقرارات مجلس الأمن؛ وما يعنيه هذا

في ذلك سورية. وينبغي تحقيق هذا السلام من خلال مناقشات مباشرة. وليس لدى إسرائيل حاليا شريك من أجل السلام في سورية.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، طبعاً نشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها وعلى إعادة تأكيدها على الموقف الدولي وموقف الأمم المتحدة، المنسجم مع الميثاق والقانون الدولي بأن الجولان أرض سورية عربية محتلة من قبل إسرائيل. ونتمن كذلك الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، حول عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

لقد أكدت دولة الكويت، وفي أكثر من مناسبة خلال اليومين الماضيين سواء في جلسات مجلس الأمن أو من خلال تصريحات رسمية من المسؤولين، على أن الجولان المحتل هي أرض عربية سورية محتلة من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال؛ وأن الاستيلاء على الأراضي وضمها بالقوة أمرٌ مرفوضٌ ويخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أن قرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بفرض قوانينها وسلطانها وإدارتها على الجولان السوري المحتل تُعتبر باطلة ولاغية وليس لها أثر قانوني على الصعيد الدولي. وما ذكرته للتو ليس موقف دولة الكويت فحسب، أو موقف جامعة الدول العربية، إنما هو موقف هذا المجلس، مجلس الأمن، وفقا لقراره ٤٩٧ (١٩٨١)، الصادر بالإجماع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١.

جميعنا تابع ردود الفعل الدولية المنددة لأي خطوة ترمي إلى ضم الأراضي بالقوة والرافضة لأي تدابير غير قانونية ترمي إلى زيادة التوتر في منطقة الشرق الأوسط. إننا نعرب عن الأسف لقرار الولايات المتحدة بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، ونؤكد دعمنا ومساندتنا لمطلب سورية العادل وحققها في استعادة

الدول على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية ووفر إطارا لتحقيق أعظم ازدهار مستدام عرفته البشرية. وهذا هو السبب في أن المملكة المتحدة ترى أنه ينبغي لنا العمل بجد مع شركائنا الدوليين لتعزيز تلك القواعد وحماتها.

إن الحق في الدفاع عن النفس حق أصيل. وتملك إسرائيل حق الدفاع عن نفسها. وتملك الحق في الأمن؛ ويملك شعبها الحق في العيش في أمان. ولا نريد الانتقاص من شواغل إسرائيل الأمنية الحقيقية. فنحن نؤيد تأييدا تاما حقها في الدفاع عن نفسها. ونحث نظام الأسد وإيران وحزب الله على الامتناع عن الأعمال التي لن تؤدي إلا إلى زيادة عدم الاستقرار في المنطقة، فضلا عن تعريض المدنيين للخطر. وكما أشار ممثل الولايات المتحدة، فإن سورية تسمح باستخدام أراضيها لإطلاق الصواريخ على إسرائيل والمدنيين الإسرائيليين. وهذا أمر غير مقبول. ولكن، في الوقت نفسه، نشدد على أهمية التقيد بالنظام الدولي القائم على القواعد والامتناع لقرارات مجلس الأمن التي تهدف إلى حماية ذلك النظام. وهذا صحيح بصرف النظر عن أهمية الجولان بالنسبة لأمن إسرائيل أو عدم إحراز تقدم في محادثات السلام.

وإذ أنتقل إلى محادثات السلام، فإن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) قد كرس مفهوم الأرض مقابل السلام. وأثبت ذلك نجاحه في إنهاء النزاع بين إسرائيل والأردن ومصر. ونعتقد أنه لا يزال يشكل أحد المبادئ الأساسية لتحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين والجيران الآخرين. وأود أن أؤكد أننا نرحب بقوة بجهود الولايات المتحدة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط.

إننا نشجع حكومة الولايات المتحدة على تقديم مقترحات مفصلة لاتفاقية سلام إسرائيلية فلسطينية قابلة للتطبيق تعالج المخاوف المشروعة لكلا الطرفين. ولا نزال نعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي إجراء محادثات سلام حقيقية بين الطرفين، تؤدي إلى حل الدولتين.

بالنسبة للنظام الدولي؛ وحق إسرائيل في الأمن؛ وعملية السلام في الشرق الأوسط؛ وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن موقف المملكة المتحدة لم يتغير: إن مرتفعات الجولان هي أراض تحتلها إسرائيل. وبالطبع، فإن تاريخ المنطقة المضطرب معروف جيدا. ففي أعقاب حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧، سيطرت إسرائيل على الجولان، بما في ذلك مزارع شبع المتنازع عليها، وقررت ضم الإقليم في عام ١٩٨١. ولم تعترف المملكة المتحدة بذلك الضم آنذاك. ونحن لا نعترف به اليوم. إن ضم الأراضي بالقوة أمر محظور بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، بموجب قانون مسؤولية الدولة، فإن الدول ملزمة بعدم الاعتراف بضم الأراضي نتيجة لاستخدام القوة.

وإذ أنتقل إلى قرارات مجلس الأمن، فإن من المهم التقيد بالقرارات ذات الصلة. وقد اتخذ المجلس بالإجماع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي كان للوفد البريطاني شرف صياغته آنذاك. ودعا القرار، المقدم برعاية بريطانية، جميع الأطراف إلى وضع حد للمطالبات الإقليمية والاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، ودعا في الفقرة ١ إلى "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير". ونشير إلى أن القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، المتخذ بالإجماع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، اعتبر في الفقرة ١ منه القانون الإسرائيلي المتعلق بمرتفعات الجولان، الذي ترتب عليه ضم مرتفعات الجولان عمليا، "لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي". وطالب أيضا بأن تلغي إسرائيل إجراءاتها. وقرار الولايات المتحدة الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان يتنافى مع القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

وفيما يتعلق بالنظام الدولي، تؤمن المملكة المتحدة إيمانا راسخا بأن النظام الدولي القائم على القواعد قد زاد من قدرة

في مداخلتي على مسألتين، هما انتهاكات وقف إطلاق النار والحاجة إلى تعزيز قدرات البعثة.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار النشاط العسكري في منطقة الفصل، بما في ذلك وجود أسلحة ومعدات غير مصرح بها، وإطلاق النار داخل المنطقة الفاصلة وعبرها وعبور خط وقف إطلاق النار. ونشعر بالقلق بشكل خاص جراء الحالات المتكررة لإطلاق الصواريخ المضادة للطائرات، وصواريخ أرض جو، ونشر الصواريخ والمدافع الرشاشة الثقيلة على جانب خط برافو، وكذلك بسبب زيادة تواجد القوات المسلحة السورية داخل منطقة الفصل. وتشكل جميع هذه الأنشطة انتهاكات واضحة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، وتشكل تهديدا لاستمرار وقف إطلاق النار وتؤثر على أمن أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأود التأكيد مرة أخرى على أنه يجب على الطرفين احترام شروط الاتفاق وعدم الحفاظ على وجود عسكري في منطقة الفصل أو اتخاذ إجراءات أخرى قد تعرض وقف إطلاق النار للخطر. ومن الأهمية بمكان أن يتعاونوا تعاونا وثيقا مع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وأن يستمروا في تواصلهم مع البعثة من أجل منع وقوع أي تصعيد.

ونشيد بجهود البعثة لتكثيف عملياتها في منطقة الفصل، والإجراءات المتخذة لضمان عودة محدودة للعمليات على جانب خط برافو، رغم الظروف الأمنية الصعبة. وبينما ننتظر إعادة وجود البعثة في جميع أنحاء منطقة الفصل بأكملها، سيكون من الأهمية بمكان ضمان قيام الأطراف بتسهيل تعزيز قدرات البعثة وتمكينها من القيام بعملياتها بدون أي قيود إدارية.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لعمل جميع الأفراد المدنيين والعسكريين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفريق المراقبين في الجولان، الذي قاموا به في ظل ظروف صعبة للغاية، وأسلط الضوء على الأهمية الأساسية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

أخيراً، وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فإن المملكة المتحدة تؤيد بقوة تلك البعثة. ويجب أن تكون هي القوة المسلحة الوحيدة العاملة في منطقة الفصل. فوجود ونشاط أي قوات مسلحة أخرى أو أفراد مسلحين أو معدات عسكرية من أي نوع في منطقة الفصل يخالف اتفاق فض اشتباك القوات بموجب القرار ٢٣٩٤ (٢٠١٧). وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وتطلع إلى المشاركة في مناقشات بشأن تجديدها في شهر حزيران/يونيه.

السيدة فرونييسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ولاكروا على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إن بولندا تؤيد موقف الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بوضع مرتفعات الجولان. ونعتبر مرتفعات الجولان أرضاً تحتلها إسرائيل. وضم الأراضي بالقوة غير قانوني بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. وينص هذا القرار، الذي تم اعتماده بالإجماع، على أن

”جميع أحكام اتفاقية جنيف المتصلة بحماية المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، ما زالت سارية على الأرض السورية التي تحتلها إسرائيل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧“.

وتعتقد بولندا أن تسوية مسألة مرتفعات الجولان يجب ألا تتم سوى عن طريق المفاوضات بين طرفي النزاع، بما يتماشى مع القانون الدولي.

وأود أن أعرب عن دعم بولندا الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الوفاء بولايتها ولتأكيد دورها الحاسم في ضمان الاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. وأريد أن أركز

والقيام بعملية سياسية فحسب، بل تضع أيضاً عقبات خطيرة أمام تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية.

ورغم الآراء والتحذيرات التي تم التعبير عنها على الصعيدين الدولي والإقليمي، فإن الولايات المتحدة قد أضفت طابعاً رسمياً على اعترافها بسيادة إسرائيل على جزء من الجولان السوري المحتل. ونؤكد أن هذه الخطوات لا تنتهك معايير القانون الدولي فحسب، بل إنها تشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن، وتتعارض مع مبدأ الأرض مقابل السلام، الذي تم طرحه في مؤتمر مدريد تحت رعاية الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وتمثل تحاهلاً تاماً لمبادرة السلام العربية، التي تمت الموافقة عليها في قمة جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٢ وتكتسي أهمية تاريخية لفتح آفاق تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط.

إن موقف الاتحاد الروسي لم يتغير. فمرتفعات الجولان أرض تابعة للجمهورية العربية السورية، تحتلها إسرائيل نتيجة حرب عام ١٩٦٧ ثم ضُمت بعد ذلك بشكل غير قانوني. ونلتزم التزاماً صارماً بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي ينص على أن القرارات الانفرادية الخاصة بوضع قوانين أو سلطات أو إدارات أخرى في هذا الجزء من أراضي سورية باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني.

وتدعم غالبية عظمى من المجتمع الدولي اتباع نهج مماثل. والجمعية العامة تؤكد ذلك من خلال اتخاذها كل عام للقرار المعنون "الجولان السوري المحتل". إن مسألة إنهاء الاحتلال ينبغي أن تُحل في إطار عملية التسوية في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات المباشرة، استناداً إلى الأسس القائمة المعترف بها دولياً. ومن الصعب إنكار أن الاعتبارات السياسية هي ما نشهده هنا.

ويساورنا القلق إزاء احتمال أن هذه القرارات الانفرادية يمكن ألا تؤدي إلى تعقيد احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط فحسب، بل إلى تفاقم عدم الاستقرار في

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نود أن نشكر وكيل الأمين العام روزماري ديكارلو وجون بيير لاکروا على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين بشأن الحالة في الجولان السوري. ونعتقد أنه من الضروري تسليط الضوء على النقاط التالية.

في صيف عام ٢٠١٨، نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة السورية بمساعدة الاتحاد الروسي، وبالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، شهدت الحالة في الجولان السوري تغييرات كبيرة واستقرت الأحوال فيه. وتمت إزالة العقبة الرئيسية أمام التنفيذ الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لولايتها، في شكل وجود في منطقة الفصل بين مختلف الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. وقد أزال ذلك أيضاً أحد التحديات الأمنية لإسرائيل وموظفي الأمم المتحدة. إن نجاح هذا الجهد لم يتحقق إلا بفضل التعاون من جانب الأطراف الرئيسية. وفي اتصالاتنا مع الأطراف في اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤، فإننا نساعد على ضمان الظروف اللازمة لتشغيل عملية الأمم المتحدة بشكل كامل. وتقوم وحدات الشرطة العسكرية الروسية بدور مهم في هذه العملية. ويفضل الجهود المبذولة على الجانب السوري، تم استئناف العمل في معبر القنيطرة بين قطاعي ألفا وبرافو. ويعد ذلك عنصراً مهماً آخر في تطبيع الوضع واستعادته إلى حالته السابقة للأزمة. وأعمال إزالة الألغام مستمرة من أجل الإسراع بنشر البعثة بشكل كامل في الجولان.

ظلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تاريخياً آلية فعالة لتخفيف التوتر ومنع الحوادث والتصعيد وحل المطالبات بين سورية وإسرائيل. وعلى المدى الطويل، فإن لهذا النوع من الآليات القدرة على استعادة الثقة بين الطرفين. ولا يمكننا أن نسمح للزخم الإيجابي الذي أوجزته بأن تقوضه خطوات انفرادية لا تؤدي إلى تعقيد الجهود المبذولة لتحسين الحالة في سورية

ونزيه، وسيط نزيه، وشريك محاييد بمقدوره، من خلال تعاونه مع الجهات الإقليمية والدولية، على تقديم مساهمة كبيرة في تحقيق تسوية فلسطينية - إسرائيلية وعربية - إسرائيلية عن طريق المفاوضات المباشرة بين الأطراف على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد جلسة اليوم وبالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما كل من السيدة روزماري ديكارلو والسيد جون - بيير لاکروا.

إن بيرو تشجب بقلق استمرار النشاط العسكري في منطقة وقف إطلاق النار وتساعد التوتر الذي يصفه الأمين العام في آخر تقرير له (S/2019/248)، وبخاصة في حوادث ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، و ٢٠ كانون الثاني/يناير و ١١ شباط/فبراير، وتنوه به. ونكرر دعوتنا الطرفين ومن له تأثير عليهما إلى الامتناع عن الأعمال التي تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخرا في العودة التدريجية إلى الجانب برافو، الذي ينبغي أن يظل أولوية لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. ويسرنا أن البعثة تمكنت من تعزيز وجودها في معسكر نبع الفوار ومن زيادة الدوريات في المنطقة. ونود كذلك أن نسلط الضوء على الآثار الإيجابية للفتح التدريجي لمعبر القنيطرة من حيث زيادة تنقل الأفراد والمعدات بين منطقتي الجانب ألفا والجانب برافو. ويحدونا الأمل في أن يسهم استكمال تحديد الموضع المعروف باسم بوابة تشارلي في هذا الزخم، وأن يقطع شوطا طويلا في تيسير عمل البعثة.

كما نشي على العمل المتفاني الذي تضطلع به وحدة القوة في ظل التوتر الواضح، ونشدد على أهمية كفاءة أمنهم وسلامتهم البدنية، الأمر الذي يتطلب تعزيز قدراتهم في مجال التكنولوجيات والمركبات والمرافق المادية الجديدة. وفي ذلك الصدد، وفيما يتعلق بمرتفعات الجولان، تعيد بيرو تأكيد موقفها التاريخي بعدم جواز

المنطقة أيضا. ويؤكد رد الفعل السليبي من العالم العربي هذا النوع من التوقعات المثيرة للقلق. ومن المثير للقلق أن نستنتج أن القرار بشأن الجولان هو آخر إضافة إلى القائمة المؤسفة من الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا. وذلك يشمل قرار الانسحاب من خطة العمل المشتركة الشاملة بشأن إيران في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الحالة الدولية؛ ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس في تحد للقرارات القانونية الدولية المتعلقة بوضع المدينة، التي لها أهمية جوهرية لممثلي الديانات التوحيدية؛ ومساعدتها على إنشاء جيش كوسوفو، متجاوزة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي لا يسمح إلا بوجود قوات متعددة الجنسيات في ذلك البلد. إننا نحث الولايات المتحدة وكل من قد يغريه الأمر إلى اتباع مثالها السيئ على الامتناع عن إجراء مراجعات عداية للقانون الدولي، الذي، مثله مثل ميثاق الأمم المتحدة، سيظل دائما الإطار الوحيد للسلوك المتحضر للدول في نظام العلاقات الدولية.

ويؤكد رد العالم على هذه السلسلة من الخطوات والقرارات الانفرادية غير القانونية استنتاجنا بأن ما يسمى بالنظام القائم على القواعد، الذي وضعته بعض الدول بصورة تعسفية، محكوم عليه بالفشل ولا مستقبل له. ونحثهم على رفض هذا المفهوم اللاأخلاقي والمصطنع، الذي يشكل إهانة للدول الأخرى. وإذ نأخذ كل هذا بعين الاعتبار، نود أن نشدد على أنه بغض النظر عن أسباب التي تدفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ قراراتها الانفرادية، فإنها لا تغير القرارات القانونية الدولية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام على أن وضع الجولان السوري لا يجوز تغييره لأنه منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وستكون للعودة إلى احترام القانون الدولي كذلك أهمية أساسية في تأكيد مركز الولايات المتحدة كوسيط موضوعي

ويود وفد بلدي أن يعرب عن موقف سياسة الجمهورية الدومينيكية الخارجية الثابت استنادا إلى المبادئ الأساسية لاحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والتسوية السلمية للنزاعات كوسيلة لكفالة صون السلام العالمي. وتتسق تلك المبادئ الأساسية مع عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن مسألة مرتفعات الجولان، التي تعتبر أراض محتلة بموجب قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٤٩٧ (١٩٨١) وقرار الجمعية العامة ١٦/٧٢، عامل أساسي وحساس في مجموعة من المسائل المتعلقة بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط.

وندعو إلى أن تسود تعددية الأطراف والالتزام بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وهذا ينطبق على السياق الراهن خصوصا، حيث ينتظر الشعب السوري باستماتة أن تنهأ له بيئة آمنة ومستقرة. والتطورات الأخيرة التي تناولناها في المجلس لا تتيح أي أمل في إحراز تقدم نحو تحقيق سلام دائم في المنطقة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أيضا أن الهدف الأسمى لكل هذه العمليات هم البشر الذين يعيشون في بلداننا - وفي حالة سوريا هناك حوالي ١٣ مليون شخص لديهم احتياجات إنسانية ملحة وعاجلة في الوقت الراهن.

ختاما، نعتقد أن علينا أن نتجنب أي مواقف أحادية في انتهاك صرخ للقانون الدولي - وقرارات المجلس بالأخص. وندعو أولئك الذين يريدون أن يسود السلام في المنطقة إلى أن يعملوا على ذلك.

السيد بيكستين دي بويتسورفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات

اكتساب الأراضي بالقوة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وفي امتثال صارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد تقدير بيرو الكبير لوجود قوة الأمم المتحدة ولدورها في تحقيق الاستقرار، وأعيد تأكيد التزامنا الكامل تجاه هذه المهمة الهامة.

السيد تروبولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيدة ديكارلو والسيد لاكروا على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نشدد على الأهمية الحاسمة التي يمثلها الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية للاستقرار الإقليمي، ولا سيما في ضوء زيادة التوترات بين الطرفين خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مع تواتر الأنشطة العسكرية، بما في ذلك إطلاق النار في منطقة الفصل والمعابر على امتداد خط وقف إطلاق النار في جاني ألفا وبراو كليهما، مع ما يمثله ذلك من خطر على السكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة. إننا نضم صوتنا إلى النداءات الداعية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي انتهاك لوقف إطلاق النار وللمنطقة الفاصلة وكفالة الامتثال لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية. ونشدد على هذا الأمر بالنظر إلى تجدد الاهتمام بعدم الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة عندما يتعلق الأمر بالجولان السوري المحتل. وكذلك نود أن نقر بالعمل الأساسي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وخاصة كعامل اتصال بين الطرفين من أجل الحفاظ على مناخ يفضي إلى السلام. ولذلك، من الضروري أن نشدد للطرفين على أهمية تقديم ضمانات وتوفير تسهيلات وإمكانية الوصول وحرية التنقل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها على نحو فعال.

القوة، ولا سيما في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة. ومن الضروري أن تدعم الأطراف جهود قوة الأمم المتحدة في هذا الصدد من أجل ضمان أن تتمتع البعثة بالأمن الذي تحتاجه للقيام بعملها.

وفي الختام، فإن مجلس الأمن يضطلع بدور رئيسي باعتباره الضامن النهائي لامتناع جميع الدول لالتزاماتها الدولية في سياق صون السلم والأمن الدوليين. وإذ نضع ذلك في الاعتبار، لا يمكننا أن نقبل حالات يفرض فيها القانون بالقوة. والأمر للمجلس في الاعتراض على الإجراءات الأحادية التي لا تقوض النظام القانوني الدولي فحسب، بل وأي آفاق للسلم أيضا.

السيد هيوستن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن موقف الحكومة الألمانية فيما يتعلق بمرتفعات الجولان المحتلة واضح. وأشير إلى بياني الذي أدليت به أمس (انظر S/PV.8489) وإلى الموقف الأوروبي المشترك. إن المصالح الأمنية، مهما كانت ملحة، لا تبرر الضم. ومع ذلك، فإن تواجد قوات النظام السوري والمليشيات التي تدعمها إيران بالقرب من الحدود ينتهك اتفاق فض الاشتباك، ويشكل تهديدا لإسرائيل. وينبغي أن ينتهي ذلك التواجد.

وقد حدد موعد جلسة اليوم جزئيا استجابة لطلب النظام السوري، الذي دعا إلى عقد هذا الاجتماع،

”لمناقشة الوضع في الجولان السوري المحتل والانتهاك الصارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من قبل دولة دائمة العضوية مؤخرا“.

وهذا الطلب ينطوي على مفارقة شديدة. فالحكومة السورية دأبت على انتهاك القوانين الدولية للحرب بشكل صارخ طوال الأعوام الثمانية الماضية، وهي مسؤولة عن جرائم الحرب والجرائم الجسيمة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي مواجهة الاحتجاجات السلمية، رد النظام السوري بعنف وحشي ضد

حفظ السلام، السيد جان - بيير لاکروا، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتهما الإعلاميتين.

إن الموقف البلجيكي فيما يتعلق بمرتفعات الجولان لم يتغير. ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و٤٩٧ (١٩٨١)، فإننا لا نعترف بسيادة إسرائيل على الأراضي التي تحتلها منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك مرتفعات الجولان، ونحن لا نعتبرها جزءا من أراضي دولة إسرائيل. فالاستيلاء على الأراضي بالقوة يعتبر عملا غير قانوني بموجب القانون الدولي. وأي إعلان من جانب واحد لتغيير في الحدود يتعارض مع النظام الدولي القائم على القواعد ومع ميثاق الأمم المتحدة. ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء العواقب الأوسع للاعتراف بالضم غير القانوني، ولا سيما في المنطقة.

وإذ انتقل إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أود أن أثنى على جودة تقرير الأمين العام (S/2019/248) وأن أعرب عن تأييدنا لملاحظاته وتوصياته. إن قوة الأمم المتحدة تؤدي دورا لا غنى عنه في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. ويقع على عاتق الطرفين التزام بالامتناع لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات، الذي ينص على ألا يكون هناك أي تواجد عسكري في المنطقة الفاصلة بخلاف قوة مراقبة فض الاشتباك.

إننا نشعر بالقلق إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار التي لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات والمزيد من زعزعة الاستقرار في جزء من العالم يفتقر إلى الاستقرار بالفعل. ولذلك، فإننا ندعو طرفي النزاع وقوة الأمم المتحدة إلى تحسين الاتصال بينهم من أجل تهيئة مزيد من الثقة والحيلولة دون تدهور الحالة. ويتعين على الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في كل الأوقات.

ونحن نشاطر الأمين العام بالغ القلق إزاء التهديد الكبير الذي يمثله وجود الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام على موظفي الأمم المتحدة في منطقة عمليات

لاكروا، ووكيل الأمين العام ديكارلو على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن هذه المسألة.

يؤيد وفدي عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة، ويقر بالدور الهام الذي تؤديه في تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة، بما في ذلك من خلال مشاركتها المستمرة مع جميع الأطراف المعنية.

تشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء القرار الذي اتخذته مؤخرا عضو في مجلس الأمن بالاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية. إن هذا العمل الأحادي الجانب لا يقدم شيئا للمساعدة في إيجاد حل سلمي طويل الأجل للنزاع في الشرق الأوسط.

وقد اتخذ مجلس الأمن قرارات عديدة، بما في ذلك القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٤٩٧ (١٩٨١) تطالب إسرائيل بالتخلي عن احتلالها للجولان السوري وغيره من الأراضي المحتلة. ومع ذلك ما زلنا نناقش في عام ٢٠١٩ انتهاكات إسرائيل لقرارات المجلس في قاعة مجلس الأمن. ويعلن القرار ٤٩٧ (١٩٨١) أن ضم إسرائيل للجولان السوري لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي. وعليه، فإن استمرار احتلال إسرائيل لمرتفعات الجولان السورية دليل على استمرار انتهاكها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ويشكل القرار الذي اتخذته أحد أعضاء المجلس اعترافا بسيادة إسرائيل على الجولان السوري انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللقرارات التي أشرت إليها. وتعرب جنوب أفريقيا عن رفضها لذلك القرار الأحادي، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجتمع الدولي. ويمثل ذلك القرار فشل المجلس في اتخاذ إجراءات ضد الانتهاكات المستمرة لقراراته، علاوة على عدم قدرة المجتمع الدولي على حل ذلك النزاع الذي طال أمده. وما برحت إسرائيل تتحدى القانون الدولي في محاولة منها لتغيير الحقائق

سكانه. وقام بقصف المنشآت المحمية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والأسواق ومنازل المدنيين. واستخدم أسلحة عشوائية وغير مشروعة، بما في ذلك القنابل العنقودية والبراميل المتفجرة المحرمة دوليا لقتل وترويع المدنيين.

واستخدم النظام السوري مرارا وتكرارا الأسلحة الكيميائية ضد سكانه - وهو انتهاك صارخ للقانون الدولي - وما زال يرفض الوفاء بالتزامه أمام هذا المجلس بتفسير التناقضات في إعلاناته بشأن الأسلحة الكيميائية. وقام النظام باعتقال وإخفاء وتعذيب وقتل عشرات الآلاف من المنشقين والنشطاء والصحفيين والطلبة والأساتذة والعاملين في المجال الطبي والمحامين وغيرهم، بمن فيهم القُصّر.

وهناك تقارير وروايات مروعة عن العنف الجنسي، ورأينا صور القيصر معروضة في قاعات مبنى الأمم المتحدة في نيويورك. وهي توفر أدلة مروعة على الجرائم التي تحدث خلف القضبان في جحيم سجون الأسد ومرافق الاحتجاز. عشرات الآلاف من القتلى، قتلهم ذلك النظام الوحشي بعيدا عن عدسات التصوير. وفظائع الاحتجاز هذه، وشهادات الناجين من التعذيب الشجعان بشكل لا يصدق، وصور القيصر ووثائق النظام كلها تشكل أساس القضايا الجنائية التي يجري التحقيق فيها حاليا بمعرفة المدعي العام الاتحادي الألماني، إلى جانب مذكرات التوقيف الدولية الصادرة من ألمانيا والاعتقالات الفعلية التي تنفذ في ألمانيا. ومن المفارقات الشديدة أن يأتي نظام معروف بجرائمه الفظيعة وقسوته الوحشية ضد السوريين إلى مجلس الأمن وينتقد الآخرين لخرقهم القانون الدولي.

السيدة سايلو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):

نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة في هذا المنعطف الهام، لا سيما بالنظر إلى التطورات الأخيرة المتعلقة بمرتفعات الجولان السورية. أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام

الفعال لولايتها إذا سمحت الظروف بذلك. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة التعاون وتقديم الدعم من أجل تحقيق تلك الغاية.

ويسلم المجتمع الدولي بأن مرتفعات الجولان أراض محتلة. وقد اتخذ مجلس الأمن مجموعة من القرارات التي تحت إسرائيل على الانسحاب من مرتفعات الجولان. وتعارض الصين أي إجراءات أحادية الجانب أو محاولات ترمي إلى تغيير تلك الحقيقة. وتود الصين ألا يحدث مزيد من تصعيد التوترات في المنطقة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد جان - بيير لأكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطتهما المفصلتين عن أنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء تصاعد التوترات بسبب العديد من الانتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤، بالرغم من استمرار الحفاظ على وقف إطلاق النار. ويؤدي استمرار الأنشطة العسكرية ووجود القوات المسلحة في المنطقة الفاصلة على الجانب برافو، وإطلاق النار في امتداد خط وقف إطلاق النار، وكذلك استمرار وجود الأسلحة والمعدات غير المأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا، إجراءات تقوض الهدوء الهش وكذلك الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي هذا السياق، تدعو كوت ديفوار جميع الأطراف إلى التمسك بروح القرار ٢٤٥٠ (٢٠١٨) ونصه، وتحثها بالتالي على وقف عملياتها في المنطقة الفاصلة، وسحب جميع المعدات العسكرية والأفراد المسلحين. وما زلنا مقتنعين بإمكانية حل جميع المسائل الناجمة عن التوترات الكامنة في المنطقة من خلال المفاوضات الشاملة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

على أرض الواقع عن طريق بناء المستوطنات والاستيلاء على الموارد المائية وطرد السكان العرب من أراضيهم.

وختاماً، يود وفد بلدي أن يلاحظ أن المجلس لن يتردد أبداً في اتخاذ الإجراءات اللازمة إذا كان المجلس ينظر في مسألة بلد آخر مدرجة في جدول أعماله ثم حدثت منه تلك الانتهاكات الصارخة. ولكننا نسمح في هذا الأمر باستمرار الانتهاكات في إفلات من العقاب، ما يقوض مصداقية المجلس ويسلط الضوء على ممارسات الكيل بمكيالين. ونؤيد دعوة جميع الأطراف على العمل من أجل السلام العادل والدائم. ولن يسود السلام العادل والدائم إلا عن طريق تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط تشمل المسارين السوري واللبناني أيضاً.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، ووكيل الأمين العام جان - بيير لأكروا على إحاطتهما.

لقد استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا عموماً وإلى حد كبير مؤخراً. ومع ذلك، لا تزال هناك انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وقد أعرب الأمين العام عن شعوره بالقلق العميق إزاء تصعيد التوترات. ويجب على الأطراف المعنية تنفيذ القرارات ذات الصلة واتفاق فض الاشتباك بين القوات على النحو المطلوب وممارسة ضبط النفس والكف عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات على طول خط وقف إطلاق النار.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على سلامة أفراد القوة والمرافق وأمنها حتى يتسنى لها تنفيذ ولايتها مع ضمان حرية تنقلها وسلامتها وأمنها. وتشيد الصين بالدور البناء الذي اضطلعت به القوة في الحفاظ على وقف إطلاق النار بين سوريا وإسرائيل، فضلاً عن الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين. ونؤيد العودة الكاملة للقوة إلى منطقة مهامها، وأن تواصل التنفيذ

وفيما يتعلق بالسيادة على مرتفعات الجولان، أرى أن الكثيرين من أعضاء مجلس الأمن قد أعربوا بوضوح عن موافقهم، تمشيا مع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة، وهي أنه ليس لإسرائيل أي سيادة على الأراضي التي ظلت تحتلها منذ عام ١٩٦٧. وينسجم ذلك الموقف تماما مع موقف حكومة غينيا الاستوائية، وهو موقف قديم وثابت. بل يتماشى أيضا مع موقف الاتحاد الأفريقي.

ويجب علينا أن ندرك أن تغيير الوضع في تلك المنطقة يشكل انتهاكا مباشرا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧). ويقر المجتمع الدولي بأن الجولان منطقة محتلة، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة ومجلس الأمن في مختلف قراراتهما التي تنص على وجوب انسحاب إسرائيل من تلك الأراضي.

ومن ناحية أخرى، تعرب غينيا الاستوائية عن تقديرها للعمل الهام للغاية الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على مدى ٤٤ عاما من وجودها. ونعرب بالقدرة نفسه عن تقديرنا البالغ لدورها وولايتها في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة الفاصلة.

ولا يزال السياق الإقليمي هشاً وضعيفا بسبب النزاع الداخلي الدائر في سوريا، إذ يحدث جزء منه بالقرب من المنطقة الفاصلة والحدود بين إسرائيل وسوريا، ويؤدي أحيانا إلى تبادل لإطلاق النار بين الجانبين، وكثيرا ما تكون القوة عالقة بين تلك الهجمات.

ونلاحظ أن بيئة عمليات القوة شهدت بعض التغييرات في الأشهر الأخيرة نظراً إلى أن الحكومة السورية استعادت السيطرة على المناطق التي كانت تحتلها الجماعات المسلحة المختلفة. ولا شك في أن ذلك سيؤثر على قدرة القوة على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك قدرتها التشغيلية الكاملة على الجانب برفو، وسيكون له تداعيات على هذه القدرة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمجلس أن يحث الأطراف على توكيد الحاجة

وتشدد كوت ديفوار على أهمية التعاون الوثيق من جانب أصحاب المصلحة مع القوة لتفادي تفاقم الحالة على طول خط وقف إطلاق النار، وتهيئة الظروف اللازمة لعودة القوة إلى المواقع التي تخلت عنها في عام ٢٠١٤ حتى تضطلع بولايتها على نحو أفضل. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالدعم الذي تقدمه جميع الأطراف إلى جهود القوة الرامية للعودة التدريجية إلى الجانب برفو، ما يمكنها من تكثيف عملياتها في المنطقة الفاصلة. وتدعو كوت ديفوار مختلف الأطراف إلى تعزيز التعاون بينها لضمان توفير جميع الوسائل والموارد اللازمة للقوة بما يمكنها من الوفاء بولايتها. وتحثها على الوفاء بالتزاماتها عن طريق العمل على إزالة القيود المفروضة على تنقل القوة، وتمكين وصول موظفي الأمم المتحدة إلى المنطقة الفاصلة فوراً ودون عوائق.

ونشدد على ضرورة اضطلاع القوة بولايتها في بيئة آمنة. ولذلك، لا يزال البلد يشعر بالقلق إزاء التهديد الأمني الذي يشكله وجود الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام في منطقة عمليات القوة. وبالتالي، فإننا نحث الأطراف المعنية على التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في عمليات إزالة الألغام في المنطقة المعنية بطريقة تنسجم بالسلامة والأمن.

وختاماً، يود وفد بلدي أن يشيد بجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في قوة الأمم المتحدة، لشعورهم العميق بالمسؤولية وشجاعتهم وتفانيهم في أداء مهمتهم على الرغم من البيئة الأمنية الصعبة التي يعلمون فيها. ونشيد أيضاً بالدور الحاسم الذي اضطلعت به القوة في تعزيز السلام والاستقرار في الجولان. وتدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تعزيز تلك الجهود.

السيد إيسونو ميينغونو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر مرة أخرى وكيل الأمين العام، السيد لاکروا والسيدة ديكارلو، على إحاطتهما التفصيليتين.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام السيدة ديكارلو والسيد لاكروا على إحاطتهما الإعلاميتين. وأودّ أن أثير ثلاث نقاط هامة.

أولاً، نحيط علماً بآخر تقرير للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2019/248) ونشاطه قلقه البالغ إزاء تصاعد التوترات بين طرفي اتفاق فض الاشتباك. وفي هذا الصدد، نحثّ جميع الأطراف على الامتثال لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام ١٩٧٤ والحفاظ على وقف إطلاق النار. فالتوترات المستمرة في المنطقة الفاصلة يمكن أن تشكل تهديداً للسكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في الميدان. والتعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لمنع أي تصعيد.

ثانياً، نود أن نؤكد على أهمية سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة، فضلاً عن موظفي الأمم المتحدة الآخرين على أرض الواقع. ونؤيد أولوية البعثة في ما يخص استعادة القوة لقدرتها التشغيلية الكاملة على الجانب برافو. ونرى أن من المهم أن يتم على الفور تخصيص الموارد اللازمة لدعم القدرة التشغيلية الكاملة للبعثة على الجانب برافو.

ثالثاً، أودّ أن أؤكد مجدداً موقف إندونيسيا الراض بشدة لاعتراف الولايات المتحدة بمرتفعات الجولان كجزء من إسرائيل، كما ذكر بوضوح نائب الوزير الإندونيسي أمس. فهذا الاعتراف يمكن أن يكون استفزازياً وأن يعطلّ الجهود الجارية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وأن يقوّض كذلك وقف إطلاق النار الطويل الأمد بين الطرفين. ولن يؤدي اعتراف الولايات المتحدة من جانب واحد إلى تعقيد الحالة المعقدة أصلاً في المنطقة فحسب، بل إنه يعرّض أيضاً للخطر مصداقية المجلس فضلاً عن تعددية الأطراف.

إلى استمرار القوة في استخدام معبر القنيطرة، دون عوائق من أي نوع.

ومن هذا المنطلق، نود أن نذكر هنا أنه في حين تقوض الهجمات العسكرية في منطقة العمليات التنفيذ الكامل لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، يجب أن يواصل مجلس الأمن بحزم دعوة الأطراف المعنية إلى ممارسة قدر أكبر من الاعتدال وإظهار مزيد من الحيطة في جميع أنشطتها في محيط الحدود من أجل منع أي تدهور للحالة المتقلبة للغاية بالفعل.

وفي هذا السياق، ليس من المهم أن تمتنع الحكومة السورية والجماعات المسلحة العاملة في المنطقة الفاصلة عن أي عمل يمكن أن يكون له آثار عبر الحدود فحسب، بل أيضاً أن تمتنع الحكومة الإسرائيلية عن أي انتهاك لاتفاق فض الاشتباك وأن تفعل كل ما في وسعها كي لا تزيد من تأجيج التوترات في المنطقة. والهدف هنا هو منع تجدد التصعيد في التوترات - سواء كان مقصوداً أو غير مقصود - في المنطقة.

وينبغي أيضاً أن نذكر هنا بأنه ينبغي، وفقاً للقرار ٢٤٥٠ (٢٠١٨)، عدم تواجد قوات عسكرية في المنطقة الفاصلة سوى قوة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أودّ أن أشدد على ضرورة قيام الطرفين بسحب جميع معدّاتهما العسكرية والعناصر المسلحة التابعة لهما من المنطقة الفاصلة من أجل تجنب إمكانية تصاعد الأعمال العدائية.

وأخيراً، ندرك أن عمليات القوة ظلّت محدودة في السنوات الأخيرة من النزاع السوري وأنها لا يمكن أن تعمل بصورة منتظمة أو عادية على الجانب برافو. وهذا يؤكد مرة أخرى على أهمية التوصل إلى حل سياسي دائم في سورية ومن ثم استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل وسورية.

موقفها المشترك لم يتغير. إن الاتحاد الأوروبي، وتمشياً مع القانون الدولي والقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٤٩٧ (١٩٨١)، لا يعترف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان المحتل. وهذا البيان هو صورة عن ذلك الذي قدمناه جنباً إلى جنب مع شركائنا الأوروبيين في المجلس يوم أمس.

إن فرنسا لا تعترف بضم إسرائيل للجولان في عام ١٩٨١، والذي أقرت عدة قرارات لمجلس الأمن اتخذت بالإجماع بأنه باطلٌ ولاغٌ، ولا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١). وبموجب القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، لا يزال الجولان أرضاً محتلة. ويتعارض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل مع القانون الدولي، وبخاصة التزام الدول بعدم الاعتراف بوضع غير قانوني.

وأى محاولة للابتعاد عن القانون الدولي وقرارات المجلس والاستعاضة عنها بقرارات انفرادية هي محاولة مآلها الفشل. ولن يؤدي هذا النهج إلى الانحراف عن طريق السلام في المنطقة وحسب، سواء في سورية أو بين إسرائيل وفلسطين، ولكنه سيضعف بشدة النظام القائم على القانون الدولي، الذي نؤيده جميعاً هنا.

وكما أشرنا أمس بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني: فإن أي مبادرة من جانب واحد تتعارض مع القانون الدولي وقرارات المجلس محكوم عليها بالفشل. ويجب على المجلس أن يكفل احترام هذه المبادئ الأساسية التي يركز عليها السلم والأمن الدوليان. وتحقيقاً لهذه الغاية، يؤسفني أن القرار الأمريكي يقوض عملنا الجماعي.

ثانياً، في سياق متوتر، وفي الوقت الذي يرتفع فيه خطر التصعيد الإقليمي، يكتسي دور قوة الأمم المتحدة بالغ الأهمية. وتدهور الحالة الأمنية يجعل دورها في ضمان احترام وقف إطلاق النار أصعب وضرورياً بقدر أكبر عن أي وقت مضى لتحقيق الاستقرار الإقليمي. ويشير تقرير الأمين العام (S/2019/248)

وتعترف إندونيسيا بمرتفعات الجولان، التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إقليم الجمهورية العربية السورية. ويتسق هذا الموقف مع مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٩٧ (١٩٨١)، التي تؤكد أن اكتساب الأراضي بالقوة أمر محظور بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما نطالب بانسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي الجولان ونؤكد أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٌ وباطلٌ وليس له أثر قانوني دولي.

ونحث جميع الأطراف على المحافظة على التزامها باحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعمل معاً من أجل تهيئة بيئة مواتية لعملية السلام الجارية في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أنا أيضاً أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد جان - بيير لاكروا على إحاطتهما الإعلاميتين الليرتين. وأشكر بصفة خاصة السيد لاكروا على المعلومات التي قدمها عن بعثته إلى المنطقة.

في البداية، أود أن أكرر تأييد فرنسا الكامل لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي تنفذ مهمة صعبة في سياق أممي متدهور وغير مستقر وفي بلد، هو سورية، دمرته حرب لطالما أدانت فرنسا وحشيتها.

وسأركز على مسائل ثلاث.

أولاً، إن موقف فرنسا واضح بشأن القرار الأمريكي بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان. لقد بينت جميع الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوضوح اليوم أن

المفروضة على قوة الأمم المتحدة على جانبي المنطقة الفاصلة تمنعها من الوفاء بولايتها. وتشكل الحالة الأمنية تهديدا مباشرا لأفراد قوة الأمم المتحدة، وهذا هو السبب في أن خطة إعادة نشرها شرق خط وقف إطلاق النار يجب أن تضع في الاعتبار خطر ازدياد التعرض للمخاطر.

ثالثا، من مسؤولية المجلس، أولا وقبل كل شيء، تجنب أن تؤدي التطورات الأخيرة إلى عدم اليقين إزاء مستقبل قوة الأمم المتحدة. ولذلك، يجب أن يؤكد أعضاء المجلس بصورة لا لبس فيها التزامهم بالولاية المنوطة بها. وندعو الأطراف إلى احترام جميع التزاماتها بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤ - وأكرر - للسماح بنشر ما يلزم من المعدات والأفراد. وسيكون من المفيد بالنسبة للبلدان التي لها تأثير على الأطراف أن تدعوها إلى القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يجب دعم وتعزيز دور قوة الأمم المتحدة في الحفاظ على وقف إطلاق النار ومنع تصعيد التوترات. ذلك هو هدف جهود الاتصال التي يقوم بها قائد قوة الأمم المتحدة بين الطرفين. وفي هذا الصدد، بالنظر إلى التطورات الأخيرة في الحالة في الجولان، يمكننا النظر بشكل جماعي في سبل تعزيز الدور الذي تؤديه قوة الأمم المتحدة لتفادي التضارب كحلقة وصل بين الطرفين.

وفي الختام، أؤكد من جديد على أن التزام فرنسا بتشجيع عودة السلام الدائم في سورية والمنطقة، استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التزام لن يتذبذب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا الاجتماع بناء على طلب عاجل من حكومة بلادي، وذلك للنظر في تبعات القرار الأحادي

إلى أن هناك العديد من التطورات المثيرة للقلق في هذا الصدد. أولاً، وقعت حوادث إطلاق نار من جانبي خط وقف إطلاق النار منذ أن استعاد النظام السوري السيطرة على الجزء الجنوبي من البلد في الصيف الماضي. وتبعث حوادث تبادل النيران والصواريخ والقذائف التي وقعت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٠ كانون الثاني/يناير و ١١ شباط/فبراير على بالغ القلق في هذا الصدد.

وتواصل الأنشطة العسكرية في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. ولا تزال هذه الأنشطة تنطوي على خطر تصعيد الموقف بين إسرائيل وسورية، ولا سيما من خلال زيادة الوجود غير المأذون به للقوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة.

ثالثا، يشير التقرير أيضاً إلى وقوع عدة حوادث لعبور خط وقف إطلاق النار، أيضاً في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه مما يبعث على القلق الأنباء الواردة عن وجود وأنشطة جماعات مسلحة مؤيدة لإيران، بما في ذلك حزب الله، في المنطقة الفاصلة وخارجها.

إنها تثيرها المخاوف من تزايد عدم الاستقرار في المنطقة. ويجب منع الحالة في الجولان من تأجيج المزيد من النزاعات. وفي هذا السياق الصعب للغاية، أود أن أثني على الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من أجل إعادة الانتشار التدريجي في شرق خط وقف إطلاق النار. ولذلك، فإننا نؤكد مجدداً على دعمنا لطلب الأمين العام بتزويد القوة بالوسائل التكنولوجية المناسبة للاضطلاع بمهمتها. كما أنه من المهم تزويد القوة بموظفين على النحو المناسب. ويجب على الأطراف التي دأبت على تأكيد التزامها تجاه قوة الأمم المتحدة أن تتيح المجال لنشر المعدات اللازمة لضمان أمن القوة والموظفين اللازمين للاضطلاع بولايتها. وأؤكد مجدداً التزام فرنسا بضمان حرية تنقل موظفي قوة الأمم المتحدة وسلامتهم. فالقيود

الجانب الذي اتخذته الرئيس الأمريكي بشأن الجولان العربي السوري المحتل. وأود قبل أن أبدأ قراءة بياني أن أقدم بعض الملاحظات.

هذه هي الملاحظات الاستهلالية الثلاث التي كنت أود أن أبدأ بها بياني.

أبدأ بياني هذا بقراءة جزء من رسالة وصلني قبل قليل، اليوم بعد الظهر، موجهة إلى مجلس الأمن، رئاسة وأعضاء، من طفلة سورية جولانية:

”أنا الطفلة دمشق عماد المرعي، عمري ١٠ سنوات، من أهالي الجولان السوري المحتل من بلدة مجدل شمس. ولدت تحت الاحتلال الإسرائيلي، أقول للعالم إن مستقبلنا، نحن أطفال الجولان السوري المحتل، لن يحدده ترامب أو كيان الاحتلال الإسرائيلي، بل سيحدده تاريخنا وحاضرنا وأحلامنا الطفولية البريئة التي نحياها فوق تراب الجولان المحتل، أرض آبائنا وأجدادنا، وسيبقى حلمنا الحرية والعودة إلى حضن وطننا الغالي، سورية الحبيبة“.

تدين بلادي، الجمهورية العربية السورية، الإعلان غير الشرعي الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بتاريخ ٢٥ آذار/مارس الجاري، بخصوص الوضع القانوني للجولان العربي السوري المحتل. وتعتبر حكومة بلادي تلك الورقة التي وقعها الرئيس ترامب في ذلك اليوم، وأهداها لرئيس وزراء سلطة الاحتلال الإسرائيلي، مجرد تصرف أحادي الجانب صادر عن طرف لا يملك الصفة ولا الأهلية السياسية ولا القانونية ولا الأخلاقية، ليقرر مصائر شعوب العالم أو ليتصرف بأرض هي جزء لا يتجزأ من أراضي بلادي، الجمهورية العربية السورية.

إن خطورة مثل هذه الممارسات الأمريكية تتمثل في أنها تجسد جنوحاً خطيراً وأعمى غير مسبوق لدى الإدارة الأمريكية الحالية، نحو تقويض القانون الدولي وإهانة الأمم المتحدة والضرب بعرض الحائط بكل المرجعيات والإرث القانوني والقرارات التي

أولاً، سأرسل لوفود الدول الأعضاء في مجلس الأمن رسالة تفصيلية غدا تترجم موقف حكومة بلادي من حقيقة الوضع بالنسبة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان السوري المحتل. وهو موقف اعتدنا على القيام به كل ستة أشهر. لذلك، ستصلكم المعلومات التفصيلية المتعلقة بملف تمديد قوات الأمم المتحدة في الجولان. أقول ذلك لأن موضوع اليوم ليس هو قوة الأمم المتحدة، فموضوعنا اليوم هو تبعات خطوة رعناء قامت بها الإدارة الأمريكية تجاه أرض محتلة، وفقاً للتوصيف الذي تفضل به معظمكم.

ثانياً، أريد أن أصحح عبارة وردت على لسان بعض الزملاء، وليس كلهم. فالجولان السوري المحتل اسمه الرسمي في سجلات الأمم المتحدة وفي قراراتكم ”الجولان العربي السوري المحتل“ وليس ”مرتفعات الجولان“. فمصطلح ”مرتفعات الجولان“ مصطلح إسرائيلي تم اختراعه بعد عام ١٩٦٧، وهو اصطلاح مقتبس من عقلية القرون الوسطى عندما كانت الجيوش تحتل هضاب وجبال وتسيطر على مواقع استراتيجية. وبالطبع، كانت القراءة الإسرائيلية آنذاك، كانت تريد أن تقول أن الجولان هضبة أو مرتفعات استراتيجية ينبغي السيطرة عليها لكي يضمنوا حرية الحركة على الجبهة السورية. إذاً، الجولان ليست مرتفعات، فالجولان به أودية وأفار وجبال وسهول ومدن، وغيره.

ثالثاً، في الوقت الذي نجتمع فيه، في نفس الوقت الذي بدأت فيه جلستنا اليوم، حوالي الساعة الخامسة مساءً، قامت إسرائيل بشن عدوان جوي على منطقة الشيخ نجار في مدينة حلب، التي تبعد عن الجولان ٥٠٠ كيلومتر. وأسفر الهجوم عن أضرار مادية، وتصدت وسائل الدفاع الجوي السورية للطائرات

صدرت عن هذا المجلس وعن الجمعية العامة بخصوص النزاع العربي - الإسرائيلي، وحتمية إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة، وانسحابها منها حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

إن هذا الإعلان الأمريكي الرسمي يشكل محكاً ومفتقراً طرقاً مصيرياً أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. فهو، وأقصد الإعلان الأمريكي، إما أن يكون صفةً مدويةً على وجه العالم بأسره أو أن يكون تحدياً تاريخياً حقيقياً للأمم المتحدة والمجلس الأمن باعتباره المعنى الأول بصون السلم والأمن الدوليين، وذلك من أجل الدفاع عن الشرعية الدولية وعن أحكام الميثاق وعن المرجعيات والإرث القانوني الدولي المتراكم عبر العقود والقائم على رفض الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي للجولان وإدانة هذا الاحتلال والدعوة إلى إنجائه بشكل لا رجعة عنه.

إن بلدي يقدر عالياً المواقف الدولية والأهمية التي صدرت في أعقاب هذا الإعلان السافر الذي صدر عن الإدارة الأمريكية. ويشكر بلدي في ذات الوقت الدول التي دعمت عقد هذه الجلسة الهامة. ونحن نرى في البيانات والمواقف التي صدرت عن أغلب حكومات دول العالم وأغلب السادة أعضاء مجلس الأمن خطوةً هامةً وجديةً أثبتت للرأي العام العالمي عزلة الجانبين الأمريكي والإسرائيلي، وخروجهما عن الشرعية الدولية وتهديدهما المباشر للسلم والأمن الدوليين. لكننا واضحين ومباشرين لقد أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الإعلان غير الشرعي الصادر عن رئيسها بواجباتها والتزاماتها تجاه أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. والولايات المتحدة الأمريكية هي عضو دائم في هذا المجلس.

هنا وبما أن الوفد الأمريكي يحلو له في بياناته دائماً أن يتحدث عن موضوع المساءلة عن خرق القانون الدولي، فإن سؤالنا الجوهري الذي نطرحه اليوم بقوة صادمة على الجميع هو من سيسأل الإدارة الأمريكية عن خرقها لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)؟

لقد أقر مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١) - وقد تحدثتم كلكم عن هذا القرار مشكورين - بأن الجولان هو أرض سورية محتلة، وأن أية إجراءات تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هذه الأراضي المحتلة إجراءات لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني.

ويعلم الجميع في هذا المجلس، بما في ذلك الوفد الأمريكي الدائم، إن عملية السلام في الشرق الأوسط انطلقت في عام ١٩٩١ في مؤتمر مدريد للسلام استناداً إلى القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) التي نصت جميعها على عدم شرعية احتلال أراضٍ الغير بالقوة وعلى عدم الاعتراف بأي سلطة أو سيادة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على أي من الأراضي التي احتلتها منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعلى ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي كشرطٍ أساسي لإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. وهي كلها مرجعيات قانونية لم تنكرها أي من الإدارات الأمريكية السابقة. لم تنكرك أي من الإدارات الأمريكية السابقة هذه المرجعيات. إلى أن وصلنا إلى الإدارة الحالية.

كما قلت لكم إن ورقة يوقعها الرئيس الأمريكي ويهدئها مع قلم إلى بنيامين نتنياهو وأمام أنظار العالم هي مجرد تصرفٍ أحادي الجانب لا قيمة قانونية ولا سياسية له. لكن هذا التصرف الأحادي هو في ذات الوقت إقرارٌ واضح بأن الإدارة الأمريكية لم تعد تقيم وزناً للأمم المتحدة. وأنها سحبت موافقتها واعترافها بقرارات الشرعية الدولية بل وأكدت اليوم رفضها وتصديدها لجهود إحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفي العالم. وبالتالي فقد أنهت الإدارة الأمريكية دورها كوسيط في

أهمية ودولية مثل مجلس حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومن وراء وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؟

هذه الأسئلة كلها رهن عناية السادة أعضاء المجلس. إن الإدارة الأمريكية تسعى اليوم إلى حماية سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال تشتيت الانتباه عن المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي ومن خلال إيجاد صراعات قائمة على أسس مذهبية وطائفية وهمية بغية وخطيرة قد تتسبب بإطالة أمد حالة عدم الاستقرار في تلك المنطقة، أو بإشعال حروب وفوضى يصعب مواجهة عواقبها والسيطرة عليها. نحن نقدم اليوم توصيفا واقعيا لا جدل فيه. فأنتم تعلمون جميعا أن من يحترف اصطناع وتغذية الحروب والصراعات في العالم هو طرف لا يحترم القانون الدولي ولا يمكن أن يؤتمن على مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين.

ولو أن مجلس الأمن تصدى منذ اللحظة الأولى لغزو وتدمير العراق في عام ٢٠٠٣ لما وصلنا إلى هذا الحالة غير المسبوقة اليوم من ازدياد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بصون السلم والأمن الدوليين. وبالنتيجة فإن تحاذل الأمم المتحدة عن مواجهة هذا الموقف الأمريكي الخطير لن يترك أمام الدول والشعوب الرازحة تحت الاحتلال إلا أعمال مبدأ "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة".

إن رسالة الجمهورية العربية السورية بشعبها وقيادتها إلى الجانبين الأمريكي والإسرائيلي هي أن الجولان العربي السوري لنا وسيعود لنا. وإياكم وأن تظنوا واهمين بأن أرضنا يمكن أن تكون يوماً جزءاً من صفقة لعينة وخبثية، أو حجراً في لعبة انتخابية يتبادلون من خلالها الدعم من أجل أن ينجح المتطرفون في إسرائيل في الانتخابات الإسرائيلية وتحصل الإدارة الأمريكية في المقابل على تأييد مجموعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية. أما إذا أرادت الإدارة الأمريكية أن تظهر

أليس مطلوباً من منظومة الأمم المتحدة أن تتصدى لهذا الانتهاك الجسيم لقراراتها ومرجعياتها وذلك من خلال استرداد دورها وولايتها القانونية التي كانت محتطفةً ومصادرة من قبل الجانب الأمريكي من أجل تطبيق قرارات مجلسكم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١)؟

إن الشعب العربي السوري ينظر اليوم إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها دولةٌ عدوةٌ خارجة عن القانون تحتل جزءاً من أراضيها، بعد أن ساهمت بشكل مباشر في قتل الآلاف من السوريين وفي تدمير البنى التحتية والاقتصاد والمقدرات الوطنية السورية، والجسور وصوامع الحبوب، سواء عبر دعم الإرهاب وفرض الحصار الاقتصادي أو عبر العدوان العسكري المباشر، وحين قادت ما يسمى زوراً بالتحالف الدولي لمحاربة داعش. والشعب السوري يرى اليوم في الورقة التي وقعها الرئيس ترامب تهديداً للسلم والأمن الدوليين ومحاولَةً فاشلة للتلاعب بالتاريخ والجغرافيا، كما كان يقول الرئيس شارل ديغول، لأن الرئيس الأمريكي والمتطرفين من المحافظين الجدد في إدارته اعتقدوا خطأً أن فرض الحرب الإرهابية على سورية كفيلٌ بكسر إرادة هذه الأمة، أو أن ثماني سنوات من مواجهة الإرهاب والتطرف قد غيرت من أولويات سورية بشعبها وحكومتها وجيشها.

إن السؤال الموجه إلى الضمير الإنساني وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى من يتطلع إلى العام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق تنمية مستدامة لا يتخلف فيها أحدٌ عن الركب، هكذا يقال. هل تمعنتم جيداً في العواقب الحقيقية لخرق الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة دائمة العضوية في هذا المجلس والتي تستضيف المنظمة الدولية والتي وقعنا فوق أراضيها في سان فرانسيسكو ميثاق تأسيس الأمم المتحدة، لالتزاماتها بموجب قراراتكم؟ وهل أدركتم الأسباب الحقيقية من وراء نقض إدارة الرئيس ترامب لاتفاقاتٍ ومعاهداتٍ دولية كانت تسعى إلى ضمان الاستقرار الدولي، ومن وراء انسحابها من مجالس وهيئاتٍ

بعضنا البعض بشكل قانوني، ونحترم اللغة الرسمية تحت هذه القبة الشرعية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو والسيد لاکروا على إحاطتهما الإعلاميتين.

قبل يومين، اعترفت الولايات المتحدة بما كان حقيقة طوال السنوات الـ ٥٢ الماضية - وهي أن مرتفعات الجولان كانت، وستظل على الدوام إقليمًا خاضعًا لسيادة إسرائيل. إننا نشكر الولايات المتحدة على إعلانها التاريخي والعادل. إن هذه الخطوة، شأنها شأن العديد من الخطوات الأخرى التي اتخذتها من قبل، توضح استعداد الولايات المتحدة لاحترام الحقيقة على أرض الواقع. ويعكس هذا مرة أخرى التزام الولايات المتحدة الصادق بضمان أمن إسرائيل وحققها في الدفاع عن النفس. ونحن نناشد الدول الأعضاء الانضمام إلى الولايات المتحدة في الاعتراف بأن الجولان أرض خاضعة لسيادة إسرائيل.

ومن لحظة تأسيس إسرائيل انتهج النظام السوري سياسة عدوانية بهدف محو إسرائيل من الخريطة. وانضم الجيش السوري إلى أربعة جيوش عربية أخرى لمهاجمة الدولة اليهودية الوليدة عام ١٩٤٨. وطوال العقدين التاليين لذلك، قصف الجيش السوري بنيرانه الفتاكة مناطق مدنية إسرائيلية من مرتفعات الجولان وملاً الإقليم بالمخابئ والأسلاك الشائكة والأسلحة وحقوق الألبان.

وفي عام ١٩٦٧، أُجبرت إسرائيل على الدخول في حرب دفاعاً عن النفس على نحو ما تعرفه الدول في سائر أنحاء العالم. ويجب أن تضمن إسرائيل أن هذا الإقليم لن يُستخدم أبداً لاستهداف شعبنا. إن مرتفعات الجولان منذ عام ١٩٦٧، لها أهميتها البالغة لبقائنا ذاته. وبعد ذلك بستة أعوام، وبأشد الأعمال الحربية خسة شنت سورية هجوماً مباغتاً ضد إسرائيل

الكرم للإسرائيليين، فنحن ندعوها إلى عدم التطاول على ما لا تملك. فالبلاد الأمريكية واسعة ومترامية الأطراف.

فإذا أرادت الإدارة الأمريكية أن تظهر الكرم للإسرائيليين فنحن ندعوها إلى عدم التطاول على ما لا تملك، فالبلاد الأمريكية واسعة ومترامية الأطراف. فلتتنازل الإدارة الأمريكية عن ولاية أو ولايتين من الولايات المتحدة الأمريكية للإسرائيليين، ولتكن مثلاً كارولينا الجنوبية وكارولينا الشمالية؛ وكارولينا الجنوبية جيدة لأنها موطن السناتور لينسي غراهام الذي شجع الرئيس ترامب على ما فعل. فلتتنازل الإدارة الأمريكية عن ولاية أو ولايتين من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل إذا كانت هذه الإدارة حريصة على رضا إسرائيل عنها.

ختاماً، يرفض وفد بلادي محاولات ممثل ألمانيا - وأقول ممثل ألمانيا ولا أقول ممثل النظام الألماني، لأن استخدام كلمة نظام معيبة تحت قبة الشرعية الدولية - يرفض وفد بلادي محاولات ممثل ألمانيا حرف الجلسة عن هدفها. وبالتالي فإنني لن أكلف نفسي عناء الرد على تخرصاته غير الدبلوماسية التي لا تليق بالصفة التمثيلية لعضو غير دائم في مجلس الأمن أو بأداب الخطاب السياسي تجاه بلادي. بلادي دولة مؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة، أي أننا كنا في عداد المنتصرين على النازية يا زميلي العزيز.

منظمة الأمم المتحدة ولدت من رماد حرب عالمية ثانية طاحنة أزهرت حياة ٨٠ مليوناً من البشر. وكانت القراءة السياسية الخاطئة لبلادي كزميلي مندوب ألمانيا آنذاك سبباً في نشوب هذه الحرب كما هي اليوم قراءتك السياسية خاطئة تجاه ما يجري في بلادي وتجاه مسألة الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. لن أطيل؛ سأقول لك أنك أسأت لبلادك اليوم إساءة بالغة، وهذه نصيحة مني فأنا أقدم منك في هذه المنظمة ومضى على عملي هنا عشرات السنوات. من المعيب أن لا نتحدث مع

بيد أن هذه الجهود لا تشكل سوى خلفية لعملية إرهابية أكبر وأخطر لحزب الله من أجل مهاجمة إسرائيل. وتستغل شبكة حزب الله الإرهابية السورية السكان المدنيين الذين يقطنون على مقربة من الحدود الإسرائيلية، كما تستخدم نقاط مراقبة تابعة للقوات المسلحة السورية في المنطقة كقواعد أمامية لتلك العملية الإرهابية. وقد منحت الحكومة السورية النظام الإيراني حرية التنقل والعمل في أراضي مدنها السيادية. وتخلت باستهتار عن أراضيها للنظام الإيراني لإنشاء تحصينات عسكرية وتوسيع نطاق سيطرتها من طهران وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، أُطلقت من سورية طائرة إيرانية غير مأهولة مسلحة بالمتفجرات إلى داخل إسرائيل بقصد مهاجمة إسرائيليين. وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، ارتكب النظام الإيراني عملاً عدوانياً خطيراً ضد إسرائيل بإطلاق قذيفة تسيارية أرض - أرض، متوسطة المدى من سورية على شمال إسرائيل. والحال اليوم هنا في هذه القاعة، هي أن النظام السوري لا يمثل حتى شعبه بعد الآن. إنه دمية في يد سيده في طهران.

وما من دولة في العالم يمكن أن تتخلي عن أرض استراتيجية لأخطر أعدائها. وبدون مرتفعات الجولان قد تجد إسرائيل جنود قوة القدس على أطراف بحر الجليل.

ما أنفك نظام الأسد لسنوات، يذبح شعبه. وقد سمح لإيران بترسيخ أقدامها داخل سوريا. هل يعتقد المجتمع الدولي بصدق أن إسرائيل ستعطي هضبة الجولان لمجرم حرب؟ إن جرائم الحرب التي ارتكبتها الديكتاتور من دمشق ستوقف يوماً ما.

إن سيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان إلى الأبد. وإن جذور الشعب اليهودي في مرتفعات الجولان تعود إلى آلاف السنين. ويرد ذكر مرتفعات الجولان في التناخ - الكتاب المقدس اليهودي - عدة مرات. وهو اليوم موطن لعشرات آلاف من الإسرائيليين. وكما قال رئيس الوزراء منحيم بيغين في ١٩٨١:

في يوم الغفران، أقدس أيام الشعب اليهودي. وفي تلك اللحظة الحاسمة في التاريخ الإسرائيلي أثبتت مرتفعات الجولان قيمتها التي لا تقدر بثمن لمصير إسرائيل. فوجود تلك المرتفعات تحت سيطرتنا، تمكنت إسرائيل من مراقبة أعمال الحرب الأولية لسورية وشن هجوم مضاد ناجح. إن سيادة دولة إسرائيل على الجولان أمر حيوي لمنع الأعمال العدوانية السورية في المستقبل ضد إسرائيل وضمان السلامة والأمن والاستقرار في منطقتنا على حد سواء.

إن من يخاطب المجلس اليوم هو ممثل نظام مسؤول عن إهدى أبشع الأزمات الإنسانية اليوم - إنه ممثل متواطئ في قتل مئات الآلاف من شعبه. إن السفير السوري يأتي هنا ليتكلم عن مرتفعات الجولان. عار عليه. أين كان عندما استخدمت حكومته الغاز ضد الأطفال؟ عار عليه إلقاء البراميل المتفجرة على شعبه. عار عليه دعوة الإيرانيين إلى بلده.

إنني أسأل المجلس اليوم - لمن بالضبط تريد الأمم المتحدة إعطاء الجولان؟ لآلاف المقاتلين الذين توجههم إيران؟ للمليشيات الأجنبية الشيعية؟ للفصائل الجهادية؟ لمن؟ إن القتال الذي يقومون به امتد مراراً إلى الأراضي الخاضعة لسيادة إسرائيل، وسقطت نيران القناصة وقذائف الهاون مراراً في إسرائيل. وبينما فتحت إسرائيل أبوابها لمعالجة المصابين السوريين في مرتفعات الجولان، أوضح الرئيس الأسد أن حزب الله، الذي يعمل في سورية، ينبغي أن يستخدم مرتفعات الجولان لمهاجمة إسرائيل.

وبأمر من إيران اغتنم حزب الله الفرصة لإنشاء جبهة إرهاب سورية لمهاجمة إسرائيل. وتنتشر شبكة حزب الله الإرهابية السورية من بلدة حضر، في الطرف الشمالي لمرتفعات الجولان، إلى بلدي عرنة وخان أرنية والقنيطرة. وتركز الشبكة الإرهابية حالياً على جمع المعلومات الاستخباراتية. إن لدينا تلك المعلومات، ونقوم بالمراقبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، في البداية، أتكلم للتوضيح. أنا تكلمت عن ألمانيا النازية أيام الحرب العالمية الثانية، ولم أتكلم عن ألمانيا اليوم. أنا تكلمت عن ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية. تطرقت إلى زميلي مندوب ألمانيا، أي إلى تعليقات زميلي مندوب ألمانيا. أنا لم أتطرق إلى ألمانيا. وإنما إلى تعليقات زميلي مندوب ألمانيا، فاقترضى الأمر التنويه يا سعادة السفيرة، مندوبة بريطانيا.

أما بالنسبة لما سمعته من المندوب الإسرائيلي، أولاً، إن معظم الحاضرين هنا باستثناء المندوب الأمريكي، لم يعترفوا بالخطوة الأمريكية، وثبت أن هذه الخطوة الأمريكية تخالف أحكام قراراتكم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١). إذن هذا درس مهم ينبغي أن يفهمه مندوب إسرائيل. ينبغي أن يستقي الخبرة والحكمة مما جرى اليوم. أربعة عشر مندوباً دائماً من أصل ١٥ قالوا له ولمن يحميه أن هذا السلوك الأرعن خاطئ. إن ضم أراضي الغير بالقوة أمر خاطئ، وأمر غير قانوني ويخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. بمعنى أننا هنا اليوم لا نعيد اختراع العجلة من جديد. بينما يريد الإسرائيلي اختراع العجلة من جديد. هذه النقطة الأولى.

ثانياً، لم ولن يوجد عضو في هذه المنظمة الدولية شغل هذه المنظمة باحتلاله لأراضي الغير، كما هي الحالة مع إسرائيل. إذا كان هناك بالإمكان أن نحسب، نطلب من أحد خبراء الكمبيوتر والرياضيات أن يحسب لنا كم مليون ساعة عمل صرفت هذه المنظمة الدولية وعشرات آلاف الدبلوماسيين من كل بقاع العالم على مسألة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. كم مليون ساعات عمل؟، كم مليار دولار تم صرفها على هذه المسألة؟ وما زال

”لا يمكن أن يكون هناك أي شخص جاد، في بلدنا أو خارج حدوده، ودرس تاريخ أرض إسرائيل يحاول إنكار أن مرتفعات الجولان، كانت لأجيال عديدة، جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل“.

إن الاعتراف الدولي بمرتفعات الجولان الإسرائيلية يضمن الأمن والاستقرار في منطقتنا. والدول التي تتكلم ظاهرياً عن حق إسرائيل الأصيل في الدفاع عن النفس، لديها الآن الفرصة لترجمة كلماتها إلى أفعال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أورد على التعليقات غير المبررة والمتطرفة التي أبدتها الممثل الدائم السوري ضد ألمانيا وضد السفير ألماني. أود أن اشدد على أن ألمانيا شريكة لنا وحليفتنا في أوروبا وفي الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وفي الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء العالم. وتقدم ألمانيا إسهاماً كبيراً في عمل الأمم المتحدة. وهي ثاني أكبر مساهم في الأمم المتحدة، وتمسك بالقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

نعلم جميعاً أن الأمم المتحدة قد تأسست على أنقاض الحرب العالمية الثانية، ونحن جميعاً نعرف ما هي الأحداث التي أدت إلى تلك الحرب وما آلت إليه من نتائج. صحيح أن سوريا كانت عضواً مؤسساً للأمم المتحدة، وهذه مسألة تفخر بها جميع البلدان. ولكن كما يعلم ملايين المواطنين العاديين في سوريا من تجربتهم المبررة، فإن السلطات السورية لا تتمسك بقيم ميثاق الأمم المتحدة، ولا تؤيد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتعمل على تعذيب شعبها وتجويعه. وإذا وُجد أي تهديد اليوم لقيم ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يأتي من سوريا وليس من أي عضو آخر من أعضاء مجلس الأمن.

إسرائيل لا تريد السلام. لو كانت إسرائيل تريد السلام، لكننا توصلنا إليه من أيام (وزير الخارجية السابق وارن) كريستوفر والرئيس (السابق) كلينتون، فقد كان كل شيء جاهزا لتحقيق السلام.

سادسا، عندما تنهز إسرائيل من السلام، فهذا ليس في صالحها لأن البديل الوحيد آنذاك، إذا لم يكن هناك قانون في هذه الدنيا، فالبديل الوحيد هو استعادة الجولان بالقوة. أقولها الآن أمامكم، وأقولها له (ممثل إسرائيل) لكي ينقلها إلى بلاده، إما أنه يوجد قانون في هذه الدنيا وإما كل طرف يتصرف كما يريد. أرض الجولان أرض سورية، شاءت إسرائيل أم أبت، وسواء حمتها الولايات المتحدة أم لم تحمها، فلتحمها اليوم لمدة خمس سنوات أو عشر سنوات أو ١٥ سنة، وبعد ذلك؟ ستتغير الدنيا. المكابرة على الحق هي وصفة للحرب. إما أن يعيشوا بسلام في حدود معترف بها قائمة على العدل والسلام، والأرض مقابل السلام، وأن يعيدوا الأراضي المحتلة إلى الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين؛ وإما فإن هذه المكابرة هي وصفة للحرب. وهذا ليس في مصلحة إسرائيل.

اليوم، هنالك من يحاول إضعاف سورية وهناك من يحاول أن يوجعها، ولكن ستتتهي هذه المرحلة، غدا أو بعد غد، ستتتهي هذه المرحلة. وعندما ستري إسرائيل كيف سنحرر الجولان وكيف سنعيده إذا لم تنصاع إلى القانون الدولي. اليوم، أعطى الشريك الأمريكي تصريحاً لشركة "جيني إنرجي" التي يملكها ديك تشيني، نائب الرئيس الأمريكي السابق، للتنقيب عن البترول في الجولان. إنها شركة أمريكية تقوم بالتنقيب عن النفط في الجولان. إنها شركة أمريكية يملكها نائب رئيس أمريكا السابق ديك تشيني. وهناك مشروع آخر يسمى المراوح العملاقة لتوليد الطاقة الشمسية. صادروا عشرات آلاف الدونمات من المزارعين السوريين في الجولان لكي يقيموا مشروعا يسمونه المراوح لتوليد الطاقة الشمسية.

الساسة الإسرائيليون، رؤوسا حكومات ووزراء، وسفراء، وضباط في الجيش ينكرون هذه الحقيقة الكبيرة، ألا وهي أنه يوجد احتلال إسرائيلي لأراض عربية، وأن هذا الاحتلال لا يجوز، الأمر بسيط. من الناحية القانونية، هذا الكلام لا يجوز.

ثالثا، في كل مرة يوضع الإسرائيلي في الزاوية يحاول الأمريكي أن ينقذه، وعندما يجد الأمريكي نفسه في الزاوية كالإسرائيلي، تبدأ مسرحية من مسرحيات هوليدو، والإسرائيليون بارعون في هذه القصص. لقد سمعتم الآن ورأيتم بأعينكم مسرحية رخيصة، قام بعرضها السفير الإسرائيلي الذي للعجب استخدم عبارة الخجل، وكأنه هو وبلاده وكيانه وساسته يعرفون ما هو معنى الخجل. أكثر الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية تقول لهم: "عار عليك، إسرائيل" ومنذ العام ١٩٤٨. عدد الدول الأعضاء ١٩٣ دولة عضوا، على الأقل ١٥٠ دولة تقول لهم: (تكلم بالإنكليزية)

"عار عليك، إسرائيل" و "عار عليك، سفير إسرائيل" على الأقل ١٠٠ مرة في كل جلسة من جلسات الجمعية العامة. إنهم لا يفهمون ذلك.

(تكلم بالعربية)

رابعا، كانت سوريا منخرطة في عملية السلام، واليوم يقول السفير الإسرائيلي بأن ضم الجولان والسيطرة على الجولان، أمر ضروري لأمن إسرائيل. وكأنه لا يعرف تاريخ المحادثات السياسية بيننا وبين إسرائيل لأن رئيس وزراء بلاده السابق، إسحق رابين، سلمنا رسالة خطية مكتوبة يعترف فيها بأن الجولان أرض سورية بحدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، واسمها وديعة رابين. واعترف بها وارن كريستوفر، وزير خارجية الخارجية الأمريكية السابق، لأنه هو الذي حصل عليها وهو الذي نقلها إلينا. طبعا كانت النتيجة أن هناك يهوديا إسرائيليا متطرفا راديكاليا اغتال رابين في تل أبيب. فإسرائيل يحكمها المتطرفون.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لم أعتقد قطّ أنني سأتفق مع السفير السوري. وأنا لا أتفق معه إلا بشأن مسألة واحدة اليوم. إن الأمم المتحدة مهووسة بإسرائيل، نظراً لعدد القرارات والمناقشات والبيانات المتعلقة بالمسألة. ويؤسفني ذلك، لأنني أعتقد حقاً أنه لو ركزت الأمم المتحدة على ما حدث في سورية خلال السنوات القليلة الماضية، فربما كنا قد تمكنا من منع المذابح واستخدام الأسلحة الكيماوية والاعتصاب وما فعلته سورية بشعبها.

واليوم، نحن نتعاطف مع الشعب السوري الذي يمثله السفير. إننا نتعاطف معهم لأن عليهم التعامل مع هذا النظام. وأود أن أقول للشعب السوري بصورة مباشرة إنه سيأتي اليوم الذي سيكون لديهم فيه ممثل حقيقي، يمثل احتياجاتهم ويجعل أصواتهم مسموعة. وسيكون هناك شخص آخر في دمشق وشخص آخر يجلس في هذه القاعة، يعترف بهما المجتمع الدولي. ونحن نفكر فيهم ونصلي من أجلهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥.

رغم كل هذه التجاوزات، نسمع أن ألمانيا قدمت إلى إسرائيل غواصات من طراز دولفين، قادرة على حمل سلاح نووي. لماذا يا صديقي العزيز؟ لماذا يا سعادة السفير؟ هل إسرائيل بحاجة إلى غواصات تحمل سلاحاً نووياً؟ من الذي يهدد إسرائيل بالسلاح النووي؟ من لديه سلاح نووي يهدد إسرائيل؟ وهي الدولة الوحيدة التي ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي ترفض وضع منشآتها النووية تحت تصرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كلكم تعرفون هذه القصة. هناك من يزودها بالغواصات وهناك من يزودها بطائرات F-35 و F-16 وهناك من يزودها بمنظومات بحرية متطورة. من الذي يهدد إسرائيل؟ إسرائيل هي التي تهدد جوارها. إسرائيل هي التي تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر.

آسف على الإطالة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل إسرائيل أخذ الكلمة للإدلاء ببيان آخر.